النظام السياسي... بيـن جدلية الثقافة الديمقراطية وبناء الشخصية

الاستاذ المساعد الدكتور
محمود صالح الكروي (*)

مقدمة

أية قراءة علمية شاملة في الدراسة السوسيولجية لمضمون الدولة وموضوعها السلطة والمجتمع تستدعي من الباحث دراسة الفرد ككائن اجتماعي وسياسي له مدركات عقلية تؤثر في سلوكه وخياراته واقتداره في التكيف مع البيئة المحيطية التي تعكس المشكلات التي يعاني منها هو والناس من حوله، وهي بالمحصلة نتاج لمشكلات البناء الاجتماعي العام والتصورات غير الدقيقة التي اعتمدت عند بناء الأنظمة الفرعية (السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية) ومرد ذلك عدم اكتمال الوعي والاقتدار أو لضغوط إقليمية ودولية .فالنظام العام هو نتاج اجتماعي ثقافي سياسي يحدد ملامح الدولة .أما طبيعة وملامح عمل الحكومات فتتحدد على وفق الفلسفة والنظرية وأسس اللعبة السياسية التي تنتجها القوى الفاعلة في النظام العام.

ولكي يحقق النظام السياسي سلامة الاداء في البيئة الوطنية والآقليمية والدولية عليه أن يمتلك مستوى جيد من العقلانية ودقة واحترام ثقافة التخطيط والتنفيذ التي تنعكس مظاهرها في فاعلية السياسة الخارجية المرهونة بفاعلية السياسة الداخلية المستندة الى التماسك والتوازن الاجتماعيين في إطار وحدة المفاهيم والأسس والقواعد والفهم المشترك لتحقيق قانون الاستقرار الشرط الأساسي للتقدم ،وكل هذا الالتزام السلوكي للإفراد والجماعات يطلق عليه تشبع الشخصيات بثقافة الديمقراطية، إذ يؤدي كل فرد وظيفته طواعية بقناعة وكفاية برغم وجود المعارضات والتناقضات في كل مجتمع وخاصة في المجتمعات ذات الأعراق والمذاهب والمصالح المتعددة. بيد أن ثقافة الديمقراطية تملك في خصائصها القدرة على امتصاص واحتواء هذه المعارضات والتناقضات حرصا منها على بقاء المصالح

(*)كلية التربية-جامعة بغداد

المشروعة للجميع في مستوى من التماسك الاجتماعي الذي عبر عنه العالم الاجتماعي باريتو: (بأنه يجعل من طاقة المجتمع قوة خالقة ومتحركة لاستيعاب المستجدات). وأضاف العالم سبنسر بالقول أنه (يحقق سعادة المجتمع سواء كان ساكنا أو متحركا)[1] فاستقرار الأمن والاقتصاد يحققان البيئة النفسية والمادية لتقدم المجتمع واستقرار التوازن الاجتماعي يحقق الاقتدار الحركي صوب التقدم، وبذلك تكون ثقافة الديمقراطية ثقافة هدفية في هذا الاتجاه شريطة وجود المستلم والمتفاعل الجيد من الأفراد لها بالشكل الذي يشكل الأكثرية وليس بمقاييس الصفوة والنخبة من المجتمع.

في مفهوم ثقافة الديمقراطية:

غالبا ما تستعمل كلمة Culture مرادفة لكلمة تربية وتعني صقل الفكر وتهذيبه، في حين أن المعنى المطلوب منها في الديمقراطية هو الإشارة إلى ما هو قائم من أفكار ومعتقدات وممارسات عند الشعب وما يجب أن تكون عليه هذه الأفكار والمعتقدات لتحدث المواءمة المطلوبة مع منهج الحياة الجديد. فالثقافة هنا معلومات وأفكار ومعارف ومفاهيم يتفاعل الفرد معها ويسهم في رقيها عندما يصل إلى مستوى المتعلم المثقف .فشرط الوعي والهدف العام والحركة والتجدد أسس تميز الثقافة الديمقراطية عن سواها. لان الديمقراطية تعني إتاحة الفرص لجميع الأفراد البالغين والمستعدين ليكونوا أعضاء في الهيئات السياسية التشريعية والقضائية والرقابية وتفاضلهم بحسب درجات اقتدارهم[2]. إن الدراسة المنهجية للثقافة أظهرت مستويات للثقافة الخاصة والنخبة والعامة زمانية ومكانية قد لاتتكرر ملامحها في زمان ومكان آخر. وثقافة الديمقراطية معنية باحترام هذه الثقافات إلى الحد الذي لاتتعارض فيه مع تماسك ومصلحة الفرد والجماعة. ومن جهة أخرى يجب أن لانغفل التأثير المعلوماتي والتعليمي في ثقافة الديمقراطية للفرد فهي تسهم في تشكيل وعيه وتحديد خياراته وطرح أرائه عند تأثره بالبيئة المحيطية بعيدا عن التعبير الانفعالي والميل اللاواعي والغريزة المنفلتة التي يتسم بها سلوك وتصرف الإنسان غير المثقف؛ إذ تكون خياراته غير صائبة لأنها تقوم على وعي ناقص أو مغلوط يحصل على نتائج مخيبة لآماله

[1] د. قباري محمد إسماعيل ، علم الاجتماع الثقافي ، دار المعارف ، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ٥١٢ .
[2] د.محمد عابد الجابري ، مفهوم الثقافة وقاموس الخطاب العربي المعاصر ، بين تداخل الثقافات والعولمة الثقافية ، صحيفة الاتحاد ، الأمارات ، ٤ /١٢ / ٢٠٠٧ .

أو قد تكون كارثية عليه وعلى الجماعة. وهنا تكمن أهمية الثقافة عند ارتباطها مع الديمقراطية لأنها تسمح للفرد أن يكون مؤثرا ايجابيا، ولكي يكون ايجابيا عليه أن يكون واعيا؛ إذ لا وعي بدون ثقافة.ومن هنا جاء حق الحصول على المعلومات كمبدأ من مبادئ ثقافة الديمقراطية.

هدفية ثقافة الديمقراطية :

في كل ثقافة تجد مجموعة من القواعد السلوكية التي يلتزم الآباء بتطبيقها كلاً بأسلوبه الخاص، ففي الثقافة البروسية يميل الفرد إلى أن ينظر إلى العلاقات الإنسانية من زاوية السلطة Authority. وفي القبائل الهندية يتعلم الطفل الكرم في قبيلة الكراو Growوالبخل في قبيلة يورك York والكبرياء في قبيلة الكواكيونل Kwakintl، ونجد في العلاقات العربية الاجتماعية مظاهر الحزم والإكراه والتسلط وقوة الصلة الرحمية في النظام العائلي مع اتساع الدور والمركز الذكوري على حساب تقلص الدور الانوثي ،كما تجد الضيافة تضرب بجذورها في العلاقات العامة مع المودة وحب المساعدة والأنفة وعشق الحرية ،وفي العلاقات الاجتماعية الصينية ماتزال الثقافة الكونفو شيوسية تضغط على سلوك الأفراد وخاصة تلك المتعلقة بالحكمة والأخلاق وحماية الأسرة[٣]. ولكن إذا جيء بطفل هندي إلى فرنسا أو إلى الصين فأنه مع النمو الجسماني له تنمو معه الثقافة المكتسبة الفرنسية أو الصينية، فهو من أصول هندية ولكنه ثقافيا يكون فرنسي أو صيني في السلوك والتصرف والتفكير إلا إذا كان منعزلا لظروف مختلفة منها غياب إمكانية تحقيق الذات مع الجماعة عند ذاك يعيش في اغتراب داخلي لايمكنه من تلقي الثقافة والعادات والتقاليد للبيئة المحيطية والتفاعل معها .لان الشخصية ايآ كانت هي نتاج التربية والتعليم والتكيف البيئي والتجارب المكتسبة برغم وجود الفروق الفردية البايولوجية والوراثية المؤثرة في الميول[٤] والرغبات والقدرات الذهنية ويستثنى من ذلك المرضى المصابين بالخلل في المراكز الموضوعية للمخ (أللحائية) عند ورود البيانات فيعجز عن تقديم الرأي الصائب لغياب الفهم والتفسير

[٣] د.عبد العالي دبلة، الدولة ،رؤية سوسيولوجية ، دار الفجر،القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٢٣

[٤] د. زيدان عبد الباقي ، التفكير الاجتماعي ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٢٧؛ وكذلك د. قباري محمد إسماعيل ، علم الاجتماع الثقافي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١٥ .

السديدين[٥] أما للفرد السوي نجد أن النمو الطبيعي الثقافي له يسير مع النمو الاجتماعي الثقافي، فإذا كان المجتمع يمعن ويجتهد في إدخال الثقافة السليمة المتناغمة مع الأهداف الجمعية في مدركات الفرد المتفق عليها الضامنة لتماسك وفاعلية البناء الاجتماعي عن طريق التعليم والفنون والآداب والأعلام مع حماية منظومة القيم المعبرة عن الهوية الاجتماعية الوطنية الجامعة. في هذه الحالة تكون ثقافة الديمقراطية أداة مهمة تساعد على تحقيق الأهداف التي يؤمن بها المجتمع[٦].

الديمقراطية ثقافة الحاجات المشروعة:

ربط برونو ماليونفسكي وكليد كلوكهون بين أنماط السلوك الثقافي وصناعة الثقافة ورغم أن الأخير أكد أكثر على الأسس البيولوجية إلا أن كليهما قصدا المضمون الاجتماعي للثقافة المؤثرة في السلوك السياسي في[٧]:

١. الميل المشترك مابين الرجل والمرأة للعيش وحاجة بعضهم للآخر رتبا ثقافة الزواج وتكوين الأسرة وتربية الأطفال وعلاقات الأسرة مع الأسر الكبيرة المركبة وما يسمى بنسق النظام القرابي .

٢. الحاجة إلى إشباع الجوع من الطعام والماء رتبت ثقافة حاجة الحياة بالعمل وثقافة العلاقات الاقتصادية وثقافة تداول الملكية الخاصة والعامة والمشتركة.

٣. والحاجة إلى المأوى والراحة استجابت لها ثقافة تنظيم السكن وتكييفه بموجب المناخ والتضاريس وعدد أفراد الأسرة والميول الغريزية الوراثية والعادات والتقاليد المكتسبة .

٤. والحاجة إلى الدفاع عن النفس من الحيوانات المفترسة وذوي النفوس المنحرفة استجابت لها ثقافة الأمن الفردي والجماعي.

٥. والحاجة إلى التعليم والتطبب رتبت ثقافة التعليم وثقافة العلاج والوقاية وتنظيم نوع وكمية الغذاء وتنظيم أوقات التعلم والتطبب والعمل[٨].

---

[٥] **د.مصطفى سويف وآخرون ، مرجع في علم النفس الاكلينكي ، دار المعارف ، مصر ١٩٨٥ ص ٢٤٠**

[٦] **ينظر: سمير الخليل وتوماس بالدوين وآخرون ، التسامح بين الشرق والغرب ، ترجمة إبراهيم العريس ، دار الساقي ، بيروت ، ١٩٩٢ ص ٣٦ .**

[٧] **ينظر : ادوار م . بيرنز ، أفكار في صراع ، ترجمة د. عبد الكريم احمد ، دار الآداب ،بيروت ، ص ٩٦ – ١٠٠.**

٦. كذلك الحال بالنسبة إلى الحاجات الفرعية الأخرى التي استجابت لها ثقافات المهن والحرف المتنوعة وغطت معظم الحاجات المشروعة للفرد بالشكل الذي أنتج ثقافة العلاقات الاجتماعية المكثفة والمتداخلة حتى جسدت حقيقة الإنسان كونه كائنا اجتماعيا.

٧. الحاجة إلى المحافظة على شبكة تنظيم إشباع الحاجات المشروعة في العلاقات الاجتماعية المتطورة بموجب النشاطات المجمّعة collective Activities جاءت ثقافة التنظيم السياسي النظام المشرف والمهيمن على شبكة التنظيم هذه ثم جاءت ثقافة تنظيم منح النظام السياسي امتياز استخدام واحتكار السلطة كحماية وضمان[٩].

إن ثقافة الحاجات المشروعة هي التي أعطت للديمقراطية المضمون المادي والاجتماعي والمعايير والمقاييس التي يمكن الاستدلال من خلالها على طبيعة الأنظمة الاجتماعية السياسية، هل هي أنظمة ديمقراطية ناجحة أو غير ذلك.

شمولية ثقافة الديمقراطية:

التطور العضوي الذي يصاحب نمو الأعضاء للكائن البشري مع تنامي الصعوبات لإشباع الحاجات المتطورة التي تواجه الفرد والجماعة والنظام الاجتماعي والسياسي في التكيف مابين الاقتدار ومعطيات الجغرافية الاقتصادية والبشرية كل هذا خارج عن قدرة وطبيعة الشخصية الفئوية أو الطبقية أو النخبوية بمحدداتها الخاصة، بيد أن هذه الشمولية في تقارب الحاجات الإنسانية المشروعة والمطالبات المستمرة لجميع شعوب العالم تتناغم مع ثقافة الديمقراطية بما تملكه من محددات عامة Universal Determinants[١٠] التي تبرز سمات مشتركة بين الشخصية الوطنية المحلية والشخصية العالمية وان اختلفت الشعوب في أساليب الإشباع بسبب الخصوصية الجغرافية والقيمية لها، وهذا ما يفسر انتشار

---

[٨] عبد الفتاح إبراهيم، الديمقراطية بين النظرية والتطبيق في التجربة العراقية، مركز الرابطة للدراسات والبحوث، بغداد، ٢٠٠٤ ص ٣١ .

[٩] محمود محمد ياسين، الجهود الدولية والتشريعية لمكافحة الإرهاب، دار الرضوان، حلب، سوريا ٢٠٠٥ ص ٥ .

[١٠] ألكسي دوتوكفيل ،عن الديمقراطية في أمريكا ،ج١ ،ترجمة بسام حجار ،معهد الدراسات الإستراتيجية ، بيروت ٢٠٠٧ ص ٣٥ – ٣٦ .

ثقافة الديمقراطية في الأفق الكوني بشكل أوسع وأعمق من ثقافات التعصب والعرق والمذهب والاستبداد[١١]. انها ثقافة تشمل الكل والأجزاء، تدرس المجتمع وتعده الفاعل الأكبر وتعيد إليه كل تفسير، هي ثقافة قائمة على دراسة مايكروسوسيولوجية تهتم بالعناصر الجزئية من الآراء المحدودة العدد إلى الأقلية فالأكثرية. ثقافة تحارب ثقافة الشكوكية وثقافة محدودية العقل الإنساني وثقافة التفسيرات الجامدة والموروثة التي غالبا ما توظف للخدمة السياسية لفئة أو لطبقة أو لعرق، إنها ثقافة الواقع المتحرك الأكثر تواءما مع ثقافة العلم والعمل.

دينامية ثقافة الديمقراطية:

تمتاز ثقافة الديمقراطية بالحركية المنظمة الهادفة لمجموعة أفكار ومبادئ وأسس وقوانين غير منغلقة مع نظم وتشكيلات ومؤسسات قابلة للتطور، فهي جملة من النشاطات الفكرية والمادية والنفسية السلوكية خارجة عن التأثير الطبقي والطائفي والعرقي والمذهبي والمسلمات الغيبية وداخلة في الواقعية والموضوعية الزمانية والمكانية؛ بنيتها سياسية وموضوعها سوسيولوجي وهدفها الصالح العام والخاص والتوازن بين المصالح الفردية والجمعية مع ضمان الحريات والحقوق الفردية المعلنة كحقوق طبيعية ملتصقة بالإنسان منذ ولادته، لا فضل لأي نظام سياسي على المواطنين بالتمتع بها، فهي نسق فكري عملي متمحور حول الواقعية لإيجاد الحلول لجميع الظواهر والحاجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومتغيراتها يراعي القيم والمثل، لان الديمقراطية هي قيم ومثل لابد من احترامها؛ أنها قبول الإقرار بحق الاختلاف مع الآخر والاعتراف به وبحريته الكاملة في أن يشعر بما لانشعر به، ويرى غير ما نرى، ويسلك غير ما نسلك، دون أن نعتقد بأن ذلك يشكل تهديدا لوجودنا، لا سيما أن الوجود البشري يقتضي أن يكون الناس سواسية، كما وتراعي الديمقراطية الجانب النفسي والجمالي للفرد والجماعة لأنها المعنية قبل غيرها في إشباع الحاجات النفسية للفرد في مضامين الحريات أو الغذاء الروحي في الآداب والفنون والآراء والخيارات التي تقف عند حدود حريات الآخرين[١٢].

إن أهم المبادئ في دينامية ثقافة الديمقراطية هي[١٣]:

---

[١١] عادل الظاهر، الأسس الفلسفية للعلمانية، دار الساقي، بيروت ١٩٩٨ ص ٤

[١٢] فاطمة بدوي ، علم اجتماع المعرفة ، منشورات جروس برس ، بيروت، ١٩٨٨، ص ٨٣ .

[١٣] وول ديوارنت ، قصة الفلسفة ، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٨ – ٢٩.

١. القدرة على التجديد من خلال إتاحة الفرص للجميع لتفاعل كفاياتهم وآرائهم مع نظيراتها الإقليمية والدولية.

٢. القدرة على معالجة الأخطاء، لان الأغلبية تشارك في صنع القرار وتنفيذه ومراقبته وتقويم النتائج من خلال الفصل العملي بين السلطة القضائية والتنفيذية والتشريعية، وبعد أن يصبح الفرد الواعي عضوا في إحدى السلطات أو في هيئات الإعلام والصحافة ومنظمات المجتمع المدني الرقابية بالشكل اليومي المستمر.

٣. القدرة على تجاوز النظريات الاجتماعية السياسية السابقة[١٤]:

أ. نظرية هوبس ومدرسته القائلة أن الإنسان شرير بالطبع ويعيش في حالة صراع مستمر يرتب تغيرا مستمرا للنظام السياسي والسلطة بموجب القوة المهيمنة أكثر في المجتمع.

ب. نظرية لوك ومدرسته القائلة أن الإنسان حسن بالطبع ويعيش بحالة سعادة.

ج. نظرية روسو ومدرسته القائلة أن الإنسان يعيش بحالة سعادة تامة وهو حسن جدا.

إن هذه النظريات قسمت مصادر السلطة السياسية والاجتماعية للقوى الأكثر تنظيما وتأثيرا في المجتمع أو للقوى الراعية لمبدأ التوازنات في تقسيم وإدارة السلطات أو بالعودة إلى إرادة الشعب وممثليه في إدارة السلطة دون التركيز بعمق على الجوانب النفسية التعليمية المعقدة والتربية للفرد في البيئة المنزلية والمحيطية والدراسية والوظيفية المؤثرة في خلق شخصية استبدادية أو تسلطية أو تصالحية تحاورية أو الشخصية الديمقراطية التي تحترم الشخصية الأخرى وتؤمن بآن هذا الاحترام يرتب مصلحة وتفاعل وتكامل لكليهما. ومن هنا تبرز أهمية التربية الديمقراطية السليمة للأسرة وبالتنسيق مع مؤسسات الدولة والمجتمع في بناء وأعداد الشخصية المطلوبة.

[١٤] د .عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية علم الاجتماع، عالم المعرفة، العدد ٤٤ لسنة ١٩٨٩، ص ٣٦٣ .

جدلية ثقافة الديمقراطية:

لو عدنا إلى لائحة حقوق الإنسان للجمعية الوطنية الفرنسية عام ١٧٩١م، ومن ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م نجد ما نصه: ولد الناس احراراً متساوين في الحقوق لايحق لأحدهم إخضاع الآخر ولهم جميعا أن يتمتعوا بحق الحرية والحياة والتملك والسعي وراء السعادة ولتأمين ذلك يجب أن يكون لكل مواطن الحق في الاشتراك في الحكم، وليست الحكومة إلا آلة بيد الشعب إن شاء احتفظ بها أو شاء غيرها[١٥] ولكن إذا عدنا للوقائع الاجتماعية والسياسية سنجد أن المجتمع السياسي الأمريكي لم يستطيع التخلص من هول العنصرية المعاكسة تماما للديمقراطية إلا بعد قرنين من بداية النظام الديمقراطي فيه، وكانت تلك أفكار وشعارات شكلت الدعائم النظرية لإدارة المجتمع السياسي، ولكن على صعيد السلوك السياسي الاجتماعي برز الإرهاب الأول للدولة والحروب الأهلية العرقية والطائفية مع انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان ،وتكررت الحالة لدى الشعوب الأوربية في مراحل لاحقة كان افضعها ما أنتجته الديمقراطية الألمانية في النظام السياسي النازي من شخصيات عنصرية وكذلك الحال للنظام السياسي الايطالي وقتذاك، وفي مراحل لاحقة أنتجت التجارب الديمقراطية الحديثة في الهند وباكستان وماليزيا واندونيسيا وغيرها شخصيات مذهبية وعرقية وفئوية تسلطية قادت شعوبها إلى حروب أهلية وإقليمية قوضت القدرات وخلفت الكوارث بسبب فقدان هذه التجارب مادة الديمقراطية الأولية التي هي (الشخصية الديمقراطية المتناغمة مع الفكر الديمقراطي) إزاء ذلك فلا مجال لفكرة المجتمع المقدس مع التخلف البشري ولا مجال للمجتمع الديمقراطي مع ضعف الاداء والاقتدار البشري في المضامين السياسية والاقتصادية والأمنية والعلمية، لأنها الصور المعكوسة لإتاحة الفرص للجميع بالشكل الديمقراطي الصحيح على وفق مبادئ المساواة والتفاضل بحسب الكفاية والقدرة وليس بحسب الصلات الرحمية والصداقية والفئوية. إن ثقافة الديمقراطية ليست ترفا، كما أنها ليست أفكارا متداولة من جيل إلى جيل، إنها مؤسسات معبرة عن هذه الأفكار تقبل التطور بالتفاعل مع الأفراد والجماعات، لأن الأفكار تتلاقح بالحوار والمواقف تتقارب بالاحتكاك والسلوك ينضج بالخبرة تكون محصلتها اقرار قوانين ملزمة للجماعة والأفراد

[١٥] لمزيد من الإطلاع ينظر : د . محمد الدقس ، التغيير الاجتماعي ، دار مجدلاوي ،عمان، ١٩٧٨، ص ١٣٨ .

وينتجون سلطات ضامنة لهذه القوانين بتكييف إرادي للأفراد بالرضاء عنها والالتزام بها؛ لان الفرد بشكل مباشر أو غير مباشر هو عضو في الهيئة التشريعية أو التنفيذية أو القضائية أو الرقابية ، فكل التشريعات والضمانات غير مفروضة عليه؛ لأنها قائمة على شرط وجود شخصية ديمقراطية معيارية تتقبل الرغبات المشروعة للآخر وللأنا، للنحن وللشخصية غير المشبعة بإطارات المعرفة الحسية والإدراكية والعقلية للعالم الخارجي والداخلي في مضامين النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفنية والعلمية، دينامية مفتوحة الأبواب أمام التجدد والتطور، إنها فلسفة الأنوار[١٦].

ثقافة الديمقراطية والاتجاه الامبريقي:

من الخطأ الاستدلال على تشبع أو عدم تشبع المجتمعات السياسية بثقافة الديمقراطية من خلال الأنظمة السياسية الديمقراطية في غرب أوربا والولايات المتحدة الأمريكية التي يطغي فيها سيطرة القوى الاقتصادية والإعلامية على الأحزاب السياسية التي ترشح الطبقة السياسية، والسيطرة نابعة من المشروع الرأسمالي الامبريقي الموسوم بتصاعد التأثير مع تصاعد الرأسمالية المتأثرة بالدافعية المتطرفة والبرغماتية القاتلة للحقوق الفردية لأنها جعلت للدافعية أسبقية على الوعي والفكر والعاطفة وهي ميول ورغبات تدخل في إطار الحقوق الشخصية الفردية[١٧] فحساب الربح المحسوس والحفاظ عليه ضمان لبقاء أصحاب هذا الاتجاه واتساع تأثيرهم في المجتمع السياسي، بيد أن الاستمرار في تجاهل عجز الآخرين عن المطالبة العلنية والفاعلة لحقوقهم يشكل مقتل المشروع الرأسمالي الامبريقي–أن عاجلا أم آجلا–الذي يأخذ من الديمقراطية والترويج لثقافتها غطاء له، وهذا ما يبرر الأزمات الحادة والمتكررة التي تمر بها هذه الأنظمة، ولذلك نؤكد بوجود التناقض الكبير مابين ثقافة الديمقراطية الإنسانية والثقافة النفعية المتطرفة ماديا وان غلفت بالجانب السياسي والقانوني للديمقراطية ؛ لان الأساس الذي تقف علية جميع جوانب الديمقراطية هو المضمون الاجتماعي لها. ان ثقافة الديمقراطية لاتحرم الاتجاه النفعي تماما إنما تحرم التطرف فيه وخاصة عندما يتجاوز إلى الإضرار بمصالح الآخرين العاجزين عن الرفض بسبب ذلك

[١٦] د.هاني الجزار،في أساليب التعصب،دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية،القاهرة ٢٠٠٥ ص ٩١.
[١٧] د . إبراهيم مدكور ، معجم العلوم الاجتماعية ،الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٥ ص ١١٧ .

الالتفاف المادي والنفسي على الضعفاء ليقولوا نعم على شيء يرفضونه ولا يستطيعون البوح بحقيقة مشاعرهم خوفا من الإرهاب الفكري والمادي الذي تسلل من ثغرات الحريات التي منحتها البيئة الديمقراطية. وكأنها تناغم مع ذلك التطرف في الغرائز البشرية عند غياب الوازع المادي والوازع القيمي ولكنه تطرف مغلف بورق فضاض. إن ثقافة الديمقراطية تؤيد المنافع المشروعة وإلا ستفقد الحافز والدافع وقد انتبه إلى ذلك مبكرا العالم الاجتماعي (جيرمي بينثام ١٧٤٧– ١٨٣٢) فقال أن الدوافع الجيدة هي الدوافع التي تقود إلى تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصالح الآخرين.

ويمكن الاستدلال إلى هذا القياس ومعرفة مدى احترام الأفراد للثقافة السليمة للديمقراطية من خلال دراسة بحوث الاتجاهات (Attitude Researches)[١٨] في أماكن العمل كافة وتواجد الأفراد سنجد أسباب طغيان شخصية الرأسمالي المتطرفة بالمنافع على الشخصية الديمقراطية السوية .

الشخصية الثقافية الديمقراطية:

قبل الخوض في عملية بناء وأعداد الشخصية الديمقراطية المطلوبة في النظام السياسي الديمقراطي لابد من التطرق إلى مفهوم الشخصية والى ملامح الشخصيات المتنافرة مع البيئة الديمقراطية من الشخصيات التسلطية والاجترارية والتعصبية.

أولا: الشخصية:

وضعت تعريفات عدة للشخصية في أوقات مختلفة منها أن الشخصية هي مجموعة العناصر والمميزات البايولوجية والسيكولوجية والاجتماعية التي تميز سلوك الفرد عن بقية الأفراد الآخرين[١٩] عندما يتعاطى مع الأنشطة والمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بيئته المحيطية ، ولعل تعريف العالم النفساني الأمريكي (كيرت ليفين) للشخصية بأنها حصيلة التوازن بين السلوك والبيئة هو الأقرب لموضوع بحثنا، لأنه يسهل الاستدلال إلى المعايير الواضحة لالتقاط الشخصية الثقافية المطلوبة للديمقراطية والعمل على انتشارها بين

[١٨] د .حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠٣ .
[١٩] د . احمد أبو زايد ، سايكولوجية العلاقات ، عالم المعرفة ، العدد ٣٢٦ لسنة ٢٠٠٦، ص ١٢٠ كذلك باسيل يوسف ، دبلوماسية حقوق الإنسان ، بيت الحكمة – بغداد ٢٠٠٢ ص ١٥ .

الأفراد كوسيلة بهدف حل المعضلات التصارعية في المجتمع المختلط الأعراق والمذاهب Plural Society القائم على استحالة تعايش الشخصية العرقية والمذهبية مع الشخصية الديمقراطية[٢٠].

ثانيا: الشخصية التسلطية:

المفهوم الحديث للشخصية التسلطية واسع لا يستثني أحدا من أي تصنيف اجتماعي، فهي غير محصورة قي نمط ثقافي معين، وإنما موجودة في شخصيات دينية وراديكالية ومحافظة وليبرالية وديمقراطية مقنعة والشخصية التسلطية تتضمن درجة عالية من الإذعان والخضوع للقوة والسلطة والتفكير الجامد Rigid Thinking (أما اسود أو ابيض) مع الضبط الزائد للمشاعر والدوافع والتحيز للذات التي تدفع بسرعة إلى حاضنتها في ثقافة التعصب[٢١]، إذ تسعى دائما للتسيد على الآخرين والاستحواذ على حقوقهم ومصالحهم، وهذا التسيد والانتزاع يشكلان البيئة النفسية التي ترتاح فيها الشخصية التسلطية. وتتصف هذه الشخصية بالخصائص الآتية[٢٢]:

١. النزعة الاستعلائية على الأضعف والخضوع للقوى.

٢. نمطية التفكير وجمود المعتقدات والميل نحو الشك والخرافات.

٣. تفضيل خيار استخدام العنف على خيار التفاوض والحوار.

٤. الادعاء بالحق وامتلاك الحقيقة وإنكارها على الآخرين.

وان اخطر نتائج انتشار الشخصية التسلطية على التماسك الاجتماعي هي حالات قيادة الشخصيات التسلطية المتطرفة لقطاعات اجتماعية عرقية ومذهبية تنتشر في صفوفها مظاهر الجهل والحرمان والعوز.

---

[٢٠] **لمزيد من الإطلاع ينظر: شفيق جلال ، نظرية الأنماط عند بافلوف ، مجلة الفكر المعاصر ، العدد ٤٥ لسنة ١٩٦٨ ص ٢٥ .كذلك هاني الجزار ، في أساليب التعصب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٨ .**

[٢١] **إيليا حريق ، التراث العربي والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، سلسلة كتب المستقبل ، العدد ٣٠ لسنة ٢٠٠٦ ،ص١٠٢-١٠٣.**

[٢٢] **جان جاك شافلية ، تاريخ الفكر السياسي ، ترجمة محمد عرب ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت، ١٩٨٥ ص ٣٩ . وكذلك وول ديوارنت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٧٤ .**

ثالثا: شخصية الاجترار الذاتي:

الاجترار الذاتي Autisme اصطلاح في الطب النفسي وعلم النفس الاجتماعي للإشارة إلى اسلوب من التفكير والسلوك لبعض الأفراد المتنافر مع ثقافة الديمقراطية لأنهم يقومون بعملية إحلال الواقع النفسي محل الواقع المادي إذ تقوم عندهم المشاعر الوجدانية والحاجات الخيالية مقام الوقائع المادية والصلات الواقعية المنطقية[٢٣] لان الشخصية الاجترارية تتداعى فيها الخواطر والأفكار المنضبطة تحت ضغط المشاعر الانفعالية مستخدمة الأسلوب نفسه والأشكال التي تراها في الأحلام عند النوم[٢٤] وهي غير ظاهرة بالشكل الذي تستطيع أن تصنفها في جانب الأمراض النفسية، بيد أن خطورتها تكمن في ذلك الاستغلال الذي تتعرض له من قبل الشخصيات التسلطية والنفعية والاستغلالية في مسائل الانتخابات والاستطلاعات وتحشيد الجمهور، فمن الناحية الصورية إنها تشكل ظاهرة من ظواهر التجمهر الديمقراطي للتعبير عن الآراء ومن الناحية الواقعية تشكل عملية تضليل الناس وسرقة الأصوات ونسف العملية الديمقراطية وخاصة في مستواها السياسي.

رابعا: الشخصية التعصبية:

هي الشخصية المعبرة عن التمسك باعتقاد ثابت لأفكار ومعتقدات وآراء، فتصرفاتها ومواقفها لا يقبلان التنازل عن هذه الأفكار والمعتقدات أو التفاوض حولها، ومن أخطرها الشخصية التعصبية الطائفية والعرقية والحزبية، ويتسم التثقيف التعصبي بخصائص عدة منها[٢٥]:

١. التآخي داخل الجماعة المتعصبة فقط.

٢. التضحية من اجل بقائها.

٣. كراهية وازدراء الخارجين عليها.

٤. مفهوم المصالح والخسائر والمواطنة محصور بطروحات الجماعة.

---

[٢٣] ادوارد سي بانفلد ، السلوك الحضاري والمواطنة ، ترجمة عزت نصار ،دار النسر للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٥ ص ٥٩ .

[٢٤] إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية ، مصدر سبق ذكره ص ٤٥٥ .

[٢٥] د . احمد أبو زايد ، مقياس ارلوند الشخصية ، عالم المعرفة، العدد ٣٢٦ لسنة ٢٠٠٦، ص ١٠٢ -.١٠٣

٥. الشعور بسمو الجماعة التي ينتمون إليها على الآخرين.

أما أهم مظاهر ثقافة التعصب فهي:

أ. الإسقاط Projection أي الرفض القاطع للآخرين وإقامة مسافة عزل معهم وعدم الاعتراف بالتعايش معهم .

ب. العدوان Aggression من خلال الاستعداد وتحين الفرصة المناسبة لتفريغ شحنات الانتقام والحصول على الراحة النفسية .

ج. الإمعان بتوثيق التصنيف التعريفي defintional Categorization للجماعات العرقية والمذهبية والطائفية المتعصبة في عمليات الإحصاء والتصنيفات الاجتماعية والديموغرافية من اجل بقاء قوالبها النمطية منعزلة بعضها عن البعض الآخر[٢٦] وهذا الامعان يقوض الهوية الاجتماعية Social Identity الموحدة أو المتقاربة أو المتصالحة والتي تحتاجهم ثقافة الديمقراطية، وينتج عن هذا التقويض انحلال اجتماعي يمهد للتجزئة والتفتيت.

خامسا: بناء الشخصية الثقافية الديمقراطية.

تبدأ أولى خطوات عملية بناء الشخصية الثقافية الديمقراطية بالعمل على أحداث تغيير في ذهنية المواطن وعلاقته التفاعلية مع الناس، أي في سلوكه وفي قيمه[٢٧]؛ ولتحقيق ذلك ينبغي العمل على بناء الإرادة لدى المواطن، والتي تمثل نقطة البداية في العمل السياسي، والسياسة جدلية متشابكة في الأفعال والأوضاع (نزاع وتوازن قوى واحتواء نزاعات) وليس فعلا أحادي الجانب، وهنا يؤدي الفعل الديمقراطي وظيفته في احتواء النزاعات وصراع المصالح؛ ولاستكمال عملية بناء الشخصية ينبغي ترسيخ التربية على المواطنة الحق، والتي تبدأ فعلا من التربية على الثقافة، أي تكوين شخصية و مجتمع مثقف

[٢٦] **د.عبد الجبار عبد مصطفى، مشكلة البنجاب الهندية والأمن القومي الهندي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد الخامس، ١٩٩٠، ص ١١٨- ١١٩ .**

[٢٧] **كالفين سيرنجر هول و جاردنر لندزي / نظريات الشخصية ، ترجمة د. فرج احمد فرج وآخرون ، مراجعة ،د. لويس كامل مليكة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٩٧١ ،ص ٥٣ .**

في ذوقه، في معرفته، في إدراكه لواجباته وحقوقه والشعور بالمساواة أمام القانون والمساواة في الحقوق والواجبات، وأن يلائم بين حق الاختلاف وواجب المصلحة العليا للمجتمع؛ وأن يصار لتهيئة الفرد/المواطن لكي يشغل دورا متميزا ومقبولا ومكانة داخل الجماعة[٢٨]؛ بما يجعله ينخرط بإيجابية في كل مايهم شؤون بلده بالشكل الذي لايتعارض مع الصالح العام، إلى جانب تكوينه فنيا بما يسهم في تربية قيم الجمال لديه ومن ثم قيم النظام. لذلك تقع على عاتق النظم السياسية التي تتطلع إلى الأخذ بالمنهج الديمقراطي مسؤولية وضع برنامج وطني من أجل بناء الشخصية الثقافية الديمقراطية يهدف إلى أحداث تنمية شاملة متعددة المراحل في مختلف مرافق الحياة أبتداءً من التنشئة الاجتماعية بالبيت (من خلال إصدار تشريعات جديدة لتنظيم الأسرة) والمدرسة والجامعة: (من خلال اعداد مناهج وبرامج–تأخذ التدرج صعودا–متشبعة بالثقافة الديمقراطية والفكر العلمي النقدي العقلاني) وهكذا في مكان العمل، في الحقل والمزرعة والمعمل أو المصنع، وفي الشارع ثم الحي، ومخفر الشرطة والوزارة (التربية على المواطنة الحق) المتشبعة بقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، لأن التثقيف على الحق من خلال التعليم يشكل الركيزة الأساسية الأخرى للأخذ بالمواطنة، أن الحق هو الحجر الأساس للديمقراطية، والضامن للتوازن بين السلطات العمومية ،على أن يأخذ التعليم دوره في انماء وعي سياسي يجمع بين الواقعية والمثالية التي تشكل بالنتيجة رادعا ضد الاستغلال وتجعل السياسة بعيدة عن التعصب وقريبة من التسامح الديمقراطي الذي بدونه لاديمقراطية ولا استقرار ولا أديان ولا وطن وإنما مزيد من التشتت والشرذمة، ولا حد أدنى من التضامن تجاه المخاطر الخارجية وعلى سبيل المثال ينطبق الحال على البلدان العربية عامة؛ وأن يترافق ذلك مع بناء المؤسسات الحديثة كمعيار رابط وفاعل لهذه الغايات والذي يطلق عليه جوهر التماسك الاجتماعي الهادف صوب تحقيق البيئة الديمقراطية من أجل بناء الشخصية المطلوبة لقيادة وإدارة النظام السياسي الديمقراطي.

الخاتمة

[٢٨] **المصدر نفسه ،ص ٢٥٦ .**

بات الاتفاق شبه التام على أن الديمقراطية كأسلوب للحكم ابتكرته الإنسانية هي الأكثر ترجيحا ونجاحا حتى الآن في قدرتها على إدارة أوجه الاختلاف وتعارض المصالح في اطار الجماعات المتعددة داخل الدول التي تأخذ بالنظام الديمقراطي، لدرجة أصبحت لها قوانينها وأدواتها وثقافتها ومؤسساتها وشخصياتها الخاصة بها، فلو جلبت فكرا ونظريات ومؤسسات ديمقراطية في أي دولة ووضعت فيهم جميعا بشكل منظم اومبعثر شخصيات لا تؤمن بالديمقراطية فكرا وسلوكا بسبب بنائها التاريخي وتراكم التجارب التي مرت بها سينتج عن ذلك الفوضى أو ارباكآ غير منتظم يجلب الضعف والتفتيت، وحيث أن أغلب الدول فيها من الغايات السامية والقواسم المشتركة العديدة الجامعة لعموم شعبها، وفيها من التناقضات القليلة جدا نسبة للعناصر الجامعة، مما يعني أن عناصر الوحدة والالتقاء هي الغالبة؛ ومن هنا ينبغي الأخذ بالديمقراطية كنظام للحكم لتحقيق الغايات السامية للشعب. إن الادعاء بقيام تجربة ديمقراطية في أية دولة لا يتحقق لها النجاح إلا إذا توافرت لها الأدوات الديمقراطية، فلا يرتب الادعاء لوحده مع وجود قوى سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية قبلية اوتعصبية المذهب والعرق واستبدادية السلوك والتصرف أي نجاح لهذه التجربة المسماة بالديمقراطية ،فهل يعقل أن يدعي شخص ما رغبته في بناء دار ويجلب أدوات غير أدوات البناء، الديمقراطية لها أدواتها وأهمها وأولها ثقافة الديمقراطية لأنها شرط تخصيب التربة وشرط النماء لبناء الشخصية الديمقراطية. وهذه العملية تحتاج إلى مرحلة طويلة في البناء والأعداد متعددة المراحل تؤمن أن الطريق إلى تحقيق توازن اجتماعي، يكون ضربا من المثالية، إذا لم نقتنع بأن الصراع شيء من فطرة المجتمع ، لكن المهم هو كيف نحول ذلك الصراع إلى صراع مدني مفيد للمجتمع، وكيف نلائم بين الحقوق والواجبات وبين حق الاختلاف وواجب المصلحة العليا للمجتمع. لذلك تقع على عاتق النظم السياسية التي تتطلع إلى الأخذ بالمنهج الديمقراطي مسؤولية وضع برنامج وطني يسهم في غرس وتعميم الثقافة الديمقراطية وبناء الشخصية بدءا من رياض الأطفال صعودا إلى الجامعة. على أن تأخذ عملية الإعداد بالحسبان:

١. التطور التاريخي للشخصية على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع عموما.

٢. التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدانها.

٣. تجارب المجتمعات المتحضرة التي أخذت بالنظام الديمقراطي كمنهج لتنظيم شؤون الحياة وادارتها .

وأن تدع التطور النظري يتبع مسارا طبيعيا بعيدا عن القيود، ونعتقد–اعتقادا متواضعا–انه بتكرار النتائج التجريبية المستقرة، ومعالجة ما يظهر بعيدا عن الأهداف أولا بأول، فان ذلك قد يصل إلى تحقيق التكامل بشكل طبيعي وعلى أساس تجريبي مدروس، بدلا من أن يكون ذلك بصورة عملية مصطنعة تتحدد على أساس الاعتقاد الشخصي.

في ضوء ما تقدم، يمكن القول، أن اخذ أي نظام سياسي في عالم اليوم بواقعية المنهج الديمقراطي في احتواء النزاعات وصراع المصالح وإدارة أوجه الاختلاف قد يكون الإطار القيمي الانجح وبالتأكيد الأقل ضررا من اجل خدمة الأهداف العليا للشعوب.